وثيقة توافقيّة حول

مخرجات الحوار النسوي الفلسطيني

«معًا نحو استعادة الوحدة وتعزيز مشاركة المرأة والحفاظ على السلم الأهلي»

وثيقة توافقيّة حول

مخرجات الحوار النسوي الفلسطيني

«معًا نحو استعادة الوحدة وتعزيز مشاركة المرأة والحفاظ على السلم الأهلي»

الطبعة الأولى: أيار/مايو 2023
جميع الحقوق محفوظة

ISBN: 978-9950-400-31-3

المركز الفلسطيني لأبحاث السياسات والدراسات الإستراتيجية - مسارات
The Palestinian Center For Policy Research and Strategic Studies - MASARAT

المركز الفلسطينيّ لأبحاث السياسات والدّراسات الإستراتيجيّة (مسارات)

المقر الرئيسي:
مقابل بلدية البيرة، عمارة كراكرة، ط2
هاتف: 3816 297 2 970+

مكتب غزة:
الميناء، مقابل فندق غزة الدولي، عمارة أبو العوف، الطابق الأرضي
هاتف: 0020 288 8 970+

www.masarat.ps
masarat.ps@gmail.com

وثيقة توافقيّة حول

مخرجات الحوار النسوي الفلسطيني

«معًا نحو استعادة الوحدة وتعزيز مشاركة المرأة والحفاظ على السلم الأهلي»

تتضمن هذه الوثيقة مخرجات الحوارات التي دارت خلال العام 2022، ضمن جلسات التكتل النسوي الفلسطيني*، المشكّل في إطار مشروع يهدف إلى دعم الحوار غير الرسمي بين النساء الفلسطينيات من خلفيات أيديولوجية وسياسية مختلفة، وينفذه المركز الفلسطيني لأبحاث السياسات والدراسات الإستراتيجية (مسارات)، بالتعاون مع مؤسسة مارتي أهتيساري للسلام (CMI).

* في الجلسة الأولى للتكتل النسوي بعد الانتهاء من هذه الوثيقة، تم الاتفاق على تغيير اسمه إلى «المبادرة النسائية للحوار والعمل المشترك»، بما ينسجم مع هويته كمنصة حوارية غير رسمية تؤسس للعمل المشترك.

المحتويات

مقدمة 7

التكتل النسوي.. الهوية والمبادئ الموجّهة 9

هذه الوثيقة 12

المرأة الفلسطينية في سياق التحرر الوطني 15

واقع عدم المساواة في المجتمع الفلسطيني..... 20

مخرجات الحوار النسوي 23

أولًا: الوحدة الوطنية والسلم الأهلي 24

ثانيًا: المرأة والانتخابات بمختلف مستوياتها 32

ثالثًا: المرأة والمشاركة السياسية والمدنية 33

رابعًا: التشبيك والحملات وبناء الائتلافات المساندة 36

خاتمة: نحو بناء القوة الجماعية للنساء 38

مقدمة

جاء إطلاق عمل التكتل النسوي الفلسطيني في إطار مشروع يهدف إلى دعم الحوار غير الرسمي بين النساء الفلسطينيات من خلفيات أيديولوجية وسياسية مختلفة، وينفذه المركز الفلسطيني لأبحاث السياسات والدراسات الإستراتيجية (مسارات)، بالتعاون مع مؤسسة مارتي أهتيساري للسلام (CMI).

يسعى المشروع إلى الجمع الواعي، والمخطط له بفعالية، بين الأدوات والآليات التي يوفرها القانون الدولي وقرارات الأمم المتحدة، وخاصة ما يتعلق بالمرأة والشباب، وفق الفهم الفلسطيني لسياق مرحلة التحرر الوطني، ومواءمتها في السياق الفلسطيني التاريخي والسياسي والاجتماعي والثقافي، لخوض المعارك في الساحة السياسية الدولية، استنادًا إلى رؤية وطنية فلسطينية في تنفيذ أجندة تراعي السياق الفلسطيني من حيث النهوض بدور المرأة والشباب في الكفاح التحرري، وتعزيز حضور الخطاب السياسي للنساء الفلسطينيات في العمل الديبلوماسي، وبما يدعم جهود المناصرة الدولية لمساءلة الاحتلال عن الانتهاكات لحقوق النساء الفلسطينيات.

كما يسعى المشروع إلى توفير منصّة للحوار غير الرسمي بين النساء من مختلف الأطياف، بما يفضي إلى توسيع مساحات التوافق والعمل المشترك، ليوفّر بذلك فرصة فريدة لتوسيع نطاق التأثير؛ لتعزيز دور النساء والشباب في زيادة الوعي العام بأهمية إشراك النساء، والشباب من الجنسين، في بلورة الرؤى والإستراتيجيات الوطنية والعمليات والأطر المتعلقة بالكفاح لإنهاء الصراع مع المشروع الاستعماري الاستيطاني، وتعزيز الأمان والسلم الأهلي، من منظور حقوق المرأة الفلسطينية، التي تأخذ في الاعتبار التباين بين

مجموعات النساء والشباب بشكل عام، وتنوع الخلفيات السياسية والفكرية والديمغرافية والعمرية والتعليمية.

تأتي مبررات تنظيم الحوار في إطار التكتل النسوي الفلسطيني، انسجامًا مع توصيات اليوم المفتوح الذي عقد في غزة في تشرين الأول/أكتوبر 2021، بالشراكة بين الاتحاد العام للمرأة الفلسطينية وهيئة الأمم المتحدة للمرأة، وتضمن تنظيم جلسة حوارية بين ممثلات عن الأطر النسوية والنسائية التابعة للفصائل والأحزاب السياسية والمستقلات. وباختتامه تمت التوصية باستكمال الحوار بين النساء الفلسطينيات من مختلف الأطياف حول قضية المرأة ودورها في تعزيز الوحدة الوطنية والحفاظ على النسيج الاجتماعي والسلم الأهلي.

التكتل النسوي ..
الهوية والمبادئ الموجّهة

- التكتل النسوي الفلسطيني منصةٌ حواريةٌ ديمقراطيةٌ تعدديةٌ غير رسمية، تعكس تنوع التيارات والاتجاهات النسائية والنسوية في المجتمع الفلسطيني، إلى جانب الناشطات المستقلات والفاعلات في المجتمع المدني والقطاع الخاص، من مختلف الأعمار، ويهدف إلى تعظيم تأثيرهن المشترك بصفتهنّ فاعلات في النضال الوطني، وفي الدفاع عن مكانة المرأة الفلسطينية وحقوقها.

- لا يشكل التكتل جسمًا بديلًا أو موازيًا من الأطر والمؤسسات الفلسطينية الناشطة في مجال حقوق المرأة، ويهدف إلى المساهمة في دعم الحركة النسائية الفلسطينية والاتحاد العام للمرأة الفلسطينية والأطر والائتلافات القائمة، من خلال خلق بيئة حوار تعزز التنسيق والتعاون، وتقدّم نماذج من العمل المشترك بوصفه رافدًا داعمًا لجهود وبرامج الأطر والمؤسسات النسوية والنسائية.

- التكتل النسوي سيد نفسه، وهو من يقرر جدول أعماله، وقضايا الحوار، وآليات مواصلة عمله أثناء جلسات الحوار وما بعدها.

- المشاركات في جلسات الحوار جزءٌ من الحركة النسائية والنسوية الفلسطينية، ولسنَ الحركة كلها في مختلف تجمعات الشعب الفلسطيني في الوطن والشتات، كما أن الحوارات والنقاشات ضمن التكتل النسوي تُعدّ استكمالًا للحوارات والنقاشات التي دارت بين نساء من الحركة النسائية الفلسطينية سابقًا، وقد يكون بعضها قد نُوقِش، ولكن في

سياقات مختلفة. كما أنها تتميز بانخراط النساء من مختلف التيارات الأيديولوجية والسياسية في الحوارات، التي تبني على تجارب وخبرات الحركة النسائية الفلسطينية، بمختلف مكوناتها، وتنوع انتماءاتها الفكرية والثقافية، ونضالاتها في سبيل التحرر الوطني وتحقيق العدالة والمساواة للجميع دون تفرقة على أساس الجنس.

- ينطلق التكتل النسوي في حواراته من فهم عميق لدور المرأة في السياق الفلسطيني، الخاضع لسيطرة النظام الاستعماري الاستيطاني الاحتلالي، الذي يؤدي الدور الأساسي في عرقلة تقدم وضع المرأة الفلسطينية، وتعمل سياساته وإجراءاته القمعية على خرق حقوقها الإنسانية، وإعاقة سعيها لتحقيق الأمن والأمان، والمأوى، والغذاء، والصحة، والتعليم، والعمل لها ولأطفالها وعائلتها. ويضاف إلى ذلك، تأثيرات الانقسام المتواصل منذ 15 عامًا في القضية الوطنية والحقوق والحريات والمشاركة السياسية.

وبذلك، فإنّ السلام من منظور النساء الفلسطينيات، هو الذي يضمن تحقيق الأمان الإنساني؛ أي إنهاء الاستعمار الصهيوني الاستيطاني العنصري وتجلياته عبر الاحتلال والتهويد والفصل العنصري والحصار والعدوان العسكري بوصفه أولوية وطنية للشعب الفلسطيني داخل وطنه وفي بلدان اللجوء والشتات، ويكفل لهذا الشعب أينما تواجد ممارسة حقه في تقرير مصيره، إلى جانب تحقيق السلام الداخلي، بما يشمل المصالحة المجتمعية، وإنهاء الانقسام السياسي، وتحقيق العدالة للنساء ومساواتهن بالرجال.

- يهدف الحوار ضمن التكتل إلى تناول العناوين الرئيسة ذات الأولوية والاهتمام من قبل المرأة الفلسطينية بشكل ديمقراطي، وفي مقدمتها الانخراط الفعال في المعركة الوطنية الشاملة ضد الاحتلال وسياساته في

تعميق الاستيطان والتهويد والتطهير العرقي والحصار والعدوان، وكذلك التمييز والفصل العنصري، خصوصًا في أراضي 48، إلى جانب محاولات تكريس التجزئة والتشرذم وتبديد الهوية الوطنية. وهو واقع تعاني المرأة الفلسطينية من تأثيراته بشكل أشد وطأة من باقي القطاعات الاجتماعية، لا سيما في ظل الواقع السياسي والاقتصادي والاجتماعي الناجم عن استمرار الانقسام الداخلي.

ويطرح ما سبق على طاولة الحوار العديد من القضايا انطلاقًا من الهدف المشترك لمكونات الحركة النسائية الفلسطينية، والمتمثل في إنصاف النساء وتحقيق العدالة والمكانة الإنسانية المتساوية، والإيمان الراسخ بالانخراط في الكفاح اليومي لتعزيز وحدة الأرض والشعب الفلسطيني في مواجهة الاحتلال، والالتزام بمنظمة التحرير الفلسطينية التي يجب أن تتسع لتضم في إطارها جميع ألوان الطيف السياسي والاجتماعي بصفتها الممثل الشرعي الوحيد للشعب الفلسطيني.

هذه الوثيقة

تعكس هذه الوثيقة مخرجات الحوارات والنقاشات التي دارت بين المشاركات في الجلسات الحوارية للتكتل النسوي الفلسطيني، ومجموعات الحوار المركزة المنبثقة منه. كما تنطلق مما سبقها من حوارات قادها وانخرط فيها العديد من الأطر والمنظمات والمؤسسات النسائية والنسوية، ومن ضمنها الحوارات التي نظمها مركز مسارات أثناء انعقاد «مائدة السلام النسوية الفلسطينية» لأربعة أعوام متتالية (2015-2019) بالتعاون مع منظمة «نساء من أجل السلام عبر العالم» (PWAG)؛ بهدف تطوير سردية نسائية تبني على القواسم المشتركة بين النساء من مختلف التيارات الفكرية والسياسية، وتساهم في بناء القوة الجمعية للنساء في سياق العمل المشترك، وتوجت الحوارات بالتوصل إلى وثيقة «نحو خطاب نسوي توافقي»، التي أجملت قضايا التوافق والخلاف ضمن العديد من مكونات الحركة النسائية والنسوية الفلسطينية.

ولعل الجديد في تجربة الحوار الراهن أن التكتل النسوي الفلسطيني يعدّ أول نموذج يتصدى لتحدي شق مسار من الحوار والتوافق والعمل المشترك بين نساء من مختلف الأطياف الأيديولوجية والسياسية، سواء المرتبطة بتجربة التنظيمات النسوية/النسائية ذات العلاقة بفصائل منظمة التحرير، أو الحركة النسائية الإسلامية، أو المنظمات النسوية والنسائية غير الحكومية، أو الناشطات المستقلات. وبهذا المعنى، يمكن القول إن التكتل النسوي لا يعيد اكتشاف قضايا جديدة لم تطرح سابقًا للنقاش، لكنه يعيد إرساء القضايا التوافقية في سياق مختلف، يتميز ببناء نموذج للقوة الجماعية المسلحة برؤية تفتح الطريق لتطوير أطروحة تغيير تتصدرها النساء في سياق التحرر الوطني بالدرجة الأولى، والنضالات لتحقيق العدالة للنساء ومساواتهن بالرجال، وذلك

ضمن خصوصية واقع المرأة المركب بين عنف الاحتلال والتمييز ضد النساء.

تدرك عضوات التكتل النسوي أن الحوارات التي دارت في إطاره تستكمل، وتبني على، النقاشات التي دارت بين نساء من الحركة النسائية والنسوية الفلسطينية سابقًا، بدءًا من نقاش مفهوم السلام من منظور النساء الفلسطينيات، أو ماذا يعني السلام للمرأة الفلسطينية في ظل واقع الاحتلال، والاستيطان، والعنصرية، والتجزئة التي تفصل بين تجمعات الشعب الفلسطيني في الوطن والشتات، والحصار، وخاصة مع استمرار الانقسام الداخلي. وكذلك، دور النساء في بناء النظام السياسي الفلسطيني، وتعزيز مشاركتهن السياسية، والانخراط الفعال في تحقيق المصالحة الوطنية والمجتمعية، والحفاظ على السلم الأهلي، والتوافق على أسس ومرتكزات الشراكة والعمل المشترك في الأطر والمؤسسات والمنظمات النسائية والمنظمات الأهلية بشكل عام.

وفي كل ذلك، يسعى التكتل النسوي إلى بناء خطاب توافقي يعكس المشترك في سرديات النساء الفلسطينيات في مواجهة السرديات السائدة، ويواصل الحوار لتوسيع مساحات التلاقي فيما يخص القضايا غير المتفق عليها، في سياق عملية لا تقتصر على النساء في الأراضي المحتلة العام 1967، بل تمتد لتشمل النساء في باقي تجمعات الشعب الفلسطيني في أراضي 48 وبلدان اللجوء والشتات، بوصف الحوار تعبيرًا عن إيمان المرأة الفلسطينية بوحدة الأرض والشعب والقضية على الرغم من تباين ظروف كل من التجمعات الفلسطينية داخل الوطن وخارجه.

أخيرًا، لا يتجاهل التكتل، سواء في تسميته، أو صياغاته للقضايا التوافقية في هذه الوثيقة، مواقفَ المشاركات في الحوار، وتباين مرجعياتهن الفكرية والسياسية، بما في ذلك ما يتصل برؤى هذه المرجعيات حول القوانين المحلية والمرجعيات الدولية، وتعريفها لماهية النضال النسائي أو النضال

النسوي. ويقدم بذلك نموذجًا لمسار من الحوار الرامي إلى توسيع مساحات التلاقي والفعل المشترك المبنية على مصلحة جميع النساء في تعظيم قوتهن بوصفهن فاعلات في السعي إلى بناء نظام سياسي ديمقراطي قائم على المساواة، والعدالة، والتعددية الفكرية والدينية، وفصل السلطات، وإشاعة الحريات في مجتمع متحرر من الاحتلال والعنصرية والاضطهاد.

وفق هذا المبدأ، يؤمن التكتل بحق جميع المشاركات في حواراته بالاعتراض أو التحفظ على بعض النقاط أو المصطلحات والمفاهيم، مع التزامه بمواصلة مسار الحوار غير الرسمي لتضييق الفجوات وتوسيع مساحات التوافق.

المرأة الفلسطينية
في سياق التحرر الوطني

ينطلق فهم النساء الفلسطينيات لمرتكزات سعيهن إلى تحقيق العدالة والمكانة الإنسانية المتساوية، من واقع الاستعمار الصهيوني الاستيطاني العنصري الذي يفرض منظومات سيطرته على كل مناحي حياة الفلسطينيين، بغض النظر عن جنسهم وعمرهم. وتشتد وطأة سياسات تعميق الاحتلال والاستيطان على أوضاع المرأة الفلسطينية، وتمس بحقوقها الإنسانية وفرصها لنيل حقوقها السياسية والمدنية والاقتصادية والاجتماعية، بما يشمل تعزيز دورها في المشاركة السياسية، وتحقيق الأمن والأمان، والمأوى، والغذاء، والصحة، والتعليم، والعمل؛ الأمر الذي يخلق أثرًا غير متكافئ بين الجنسين، ويلقي بتعقيداته على حياة النساء الفلسطينيات، في ظل مجتمع يتّسم بالتمييز ويعطي المرأة أدوارًا محدودة تتسم بالتقليدية.

وحسب تقارير المؤسسات الحقوقية، تشمل الانتهاكات الإسرائيلية لحقوق النساء الفلسطينيات شتى المجالات؛ إذ وصل عدد حالات انتهاك الحق في الحياة في العام 2021 إلى 43 امرأة (38 من قطاع غزة، و5 من الضفة الغربية)، في حين وصل عدد ضحايا العدوان الإسرائيلي على قطاع غزة، في آب/أغسطس 2022، إلى 49 فلسطينيًا، من بينهم 4 نساء و17 طفلًا. وبلغت نسبة حالات الإصابة بين الأطفال والنساء، في العام 2021، نحو 57% من إجمالي الإصابات، وأصيبت 397 امرأة.

ووصلت حصيلة الشهداء منذ بدء العام 2022 وحتى تاريخ 22 كانون الأول/ديسمبر، إلى 224 شهيدًا وشهيدة، منهم 53 من قطاع غزة، ومن بينهم الشهيدات الصحافية شيرين أبو عاقلة، والصحافية غفران وراسنة، والطالبة في الثانوية العامة حنان خضور، والفتاة جنى زكارنة.

كما تتعرض النساء للاستهداف المباشر بجرائم الإعدام الميداني أو الإصابة برصاص الجنود على الحواجز العسكرية الإسرائيلية؛ حيث نفذت قوات الاحتلال 65 عملية إعدام ميداني بحق فلسطينيين على الحواجز الإسرائيلية بالضفة الغربية، منذ العام 2015 وحتى 2021، من بينهم 8 سيدات و26 طفلًا.

وفيما يتعلق بحرية التنقل، تعاني النساء من القيود المفروضة على حرية التنقل بسبب الحصار المفروض على قطاع غزة، وعزل القدس عن محيطها، وجدار الفصل العنصري والحواجز العسكرية في الضفة الغربية، إلى جانب تصاعد اعتداءات المستوطنين على النساء والأطفال في المناطق والمجتمعات الزراعية والبدوية المعزولة والمهددة بالهدم والتطهير العرقي.

أما في يخص انتهاكات الاحتلال للحقوق الاقتصادية والاجتماعية للنساء، فقد تسبب الاحتلال في فقدان 17,444 امرأة و10,218 طفلًا لحقهم في السكن، خلال العام 2021 فقط. كما هدمت سلطات الاحتلال 233 مسكنًا في الضفة الغربية، خلال العام ذاته، بينما فقدت 177 عائلة مقدسية منازلها بسبب هدم الاحتلال لها، ضمن سياسة التهويد والتهجير المتعمد للفلسطينيين.

وتواصل قوات الاحتلال تشديد الحصار على قطاع غزة؛ ما يلحق خسائر فادحة في مختلف القطاعات الاقتصادية، إلى جانب الارتفاع الحاد لمعدلات البطالة بنسبة 50.2%، بواقع 68.6% بين الإناث مقابل 44.6% بين الذكور، وكذلك ارتفاع معدلات الفقر؛ حيث يصنف أكثر من نصف سكان القطاع تحت خط الفقر، فضلًا عن تضرر المشاريع النسوية في قطاع غزة بنسبة 90%، سواء بشكل كلي أو جزئي.

كما جاء العدوان الإسرائيلي على قطاع غزة في أيار/مايو 2021، بينما كان القطاع يعاني من تداعيات جائحة كورونا، التي تسببت بآثار اقتصادية واجتماعية قاسية، شملت تعطيل سبل عيش الأسر الفلسطينية بشكل

خطير، من خلال فقدان الوظائف، وانخفاض دخل الأسرة، وزيادة انعدام الأمن الغذائي. وحسب بيانات وزارة الأشغال في غزة، بلغ عدد الوحدات التي دمرت كليًا خلال العدوان 1,688 وحدة سكنية، إضافة إلى 912 وحدة سكنية متضررة جزئيًا بشكل غير صالح للسكن، بينما بلغ عدد الوحدات المتضررة جزئيًا 60,564 وحدة سكنية. وبإضافة الوحدات السكنية المدمرة التي لم تُعوّض جراء الاعتداءات السابقة (2009/2008، 2012، 2014)، التي يبلغ عددها 1,302 وحدة، فإن العدد الإجمالي يبلغ 2,990 وحدة سكنية.

وحسب الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، واجهت 184 سيدة الاعتقال في العام 2021، مع اعتقال 32 سيدة في سجون الاحتلال حتى تاريخ 2022/2/23. كما تعرض 6500 فلسطيني/ة للاعتقال منذ بداية العام 2022 وحتى منتصف كانون الأول/ديسمبر، بينهم 153 امرأة، و811 طفلًا. ويضاف إلى ذلك الانتهاكات لحقوق الأسيرات الفلسطينيات في سجون الاحتلال، بما يشمل التعذيب الجسدي والمعنوي، والمعاملة السيئة والظروف اللاإنسانية، عدا كون هذه السجون تقع في أراضي 48؛ الأمر الذي يشكل انتهاكًا لاتفاقية جنيف الرابعة الخاصة بحماية المدنيين في وقت الحرب، التي تحظر على قوات الاحتلال نقل أو احتجاز سجناء ومعتقلين من أراضي محتلة إلى خارجها. وعلى الرغم من ذلك يُحتجز الأسرى والأسيرات من مواطني الضفة الغربية في سجون داخل إسرائيل.

في ضوء ما سبق، ينطلق التكتل النسوي الفلسطيني من اعتبار وضع المرأة الفلسطينية ودورها في سياق التحرر الوطني الفلسطيني؛ الإطار الموجه للمفهوم الفلسطيني الخاص بالمفاهيم المتداولة دوليًا لأجندة المرأة في السلام والأمن على خلفية القرارات الدولية ذات الصلة، التي لم تُنقل إلى حيز التطبيق العملي، ومنها قرار مجلس الأمن 1325. كما يدرك قصور قرارات هيئة الأمم المتحدة عن معالجة الواقع الوطني الفلسطيني بشكل عام، وعدم استيعاب القرار 1325 حالة النساء تحت الاحتلال بشكل خاص؛ ما

يتطلب العمل على الساحة الدولية، من خلال المجموعات العربية والأفريقية واللاتينية وسائر الأصدقاء، من أجل صدور قرار جديد يتعامل مع حالة النساء تحت الاحتلال، يؤكد وجوب تحمّل الأمم المتحدة ودول العالم مسؤولياتها تجاه محاسبة دولة الاحتلال على انتهاكاتها لحقوق المرأة الفلسطينية.

وفي الوقت ذاته، يرى التكتل أن المعايير المزدوجة التي تتعامل بها الولايات المتحدة والغرب بشكل عام مع قضية الشعب الفلسطيني، بما فيها الانتهاكات لحقوق المرأة الفلسطينية، تتطلب التركيز على فضح هذه السياسات، من دون تجاهل أهمية استخدام بعض بنود القرارات الدولية بوصفها أداة للاشتباك مع سياسات الاحتلال في المحافل الدولية، بما يخدم الحالة الفلسطينية، التي تتميز بوجود صراع مع احتلال كولونيالي عسكري استيطاني وإحلالي ينتمي إلى حقبة نضال الشعوب من أجل التحرر الوطني وتقرير المصير، مع استمرار الانخراط الفعال في الجهود الرامية إلى تعزيز صمود المجتمع الفلسطيني، وخاصة المرأة الفلسطينية، في مواجهة جرائم الاحتلال الإسرائيلي، بوصفها أولوية في أجندة السياسات المعتمدة على المستوى الوطني.

لذلك، يدعم التكتل كل الجهود الرامية إلى تغيير التعامل مع القرارات الدولية بالاستناد إلى هذا الفهم حول طبيعة الصراع، وخصوصية الحالة الفلسطينية، ووجوب الانطلاق في تطبيق القرارات من تحليل سمات مرحلة التحرر الوطني وطبيعتها ومهماتها التي يعيشها الشعب الفلسطيني في جميع أماكن تواجده، وبضمنه المرأة الفلسطينية، إضافة إلى أنها تحمل أيضًا سمات أخرى تتعلق بمهمات البناء وحاجات التطوير والتشريع والعدالة في المشاركة السياسية.

في ضوء ذلك، يرى التكتل أن الاشتباك مع سياسات الاحتلال في المحافل الدولية، يتطلب التركيز على مجالَيْن رئيسيَيْن: الأول، مساءلة الاحتلال وتوفير الحماية. والثاني، التعامل مع الآثار الاجتماعية والاقتصادية الناتجة

من سياسات الاحتلال وممارساته. وتشمل محاور العمل في هذين المجالَيْن توثيق الانتهاكات ضد المرأة الفلسطينية، والقيام بجهد خاص تجاه الهيئات الدولية المختصة بالمحاسبة على جرائم الاحتلال، والتشبيك عبر الاستعانة بالحلفاء من المنظمات الدولية النسوية العاملة والمخولين برفع الدعاوى القانونية والشكاوى، وإعداد التقارير للأمم المتحدة ومنظماتها حول وضعية المرأة الفلسطينية والانتهاكات الإسرائيلية بحقها. وكذلك، تفعيل المطالبة بالحماية الدولية، وحث المنظمات النسائية المتضامنة على رفع الصوت في المؤتمرات والمحافل الدولية حول انتهاكات الاحتلال ضد المرأة الفلسطينية، والمطالبة بتوفير الحماية لها.

وفي مجال التعامل مع الآثار الاجتماعية والاقتصادية، تُعطى الأولوية لدعم الفئات النسائية الأكثر تضررًا جراء سياسات الاحتلال والاستيطان والحصار والتهجير القسري، والضغط على مراكز صناعة القرار لوضع سياسات لتأمين الحماية الاجتماعية للفئات المهمشة والمناطق المنكوبة بالجدار والاستيطان، وخاصة اللاجئات في مخيمات الوطن والشتات، والمقدسيات، والأسيرات في سجون الاحتلال، والنساء المتضررات من الجدار في الضفة الغربية والحصار المفروض على قطاع غزة.

واقع عدم المساواة في المجتمع الفلسطيني

تشير بيانات الجهاز المركزي الفلسطيني إلى أن عدد الإناث في الضفة الغربية وقطاع غزة بلغ 2.63 مليون أنثى من مجموع السكان المقدر في منتصف العام 2022، وبنسبة بلغت 49%، فيما وصلت نسبة الجنس 103.3؛ أي أن هناك 103 ذكور لكل 100 أنثى. وترأس النساء حوالي 12% من الأسر، بواقع 12% في الضفة الغربية و11% في قطاع غزة للعام 2021. وبلغت نسبة الطالبات الملتحقات في مؤسسات التعليم العالي الفلسطينية 61% من مجموع الطلبة الملتحقين/ات في مؤسسات التعليم العالي للعام الدراسي 2021/2020. في المقابل، بلغ معدل البطالة بين النساء المشاركات في القوى العاملة 43% مقابل 22% بين الرجال للعام 2021. كما بلغ معدل البطالة 53% بين الشباب (19-29 سنة) من حملة شهادة الدبلوم المتوسط فأعلى، بواقع 66% للإناث مقابل 39% للذكور.

وحسب بيانات ديوان الموظفين العام حتى شهر شباط 2022، بلغت مساهمة النساء في القطاع المدني 47% من مجموع الموظفين/ات، وتبرز الفجوة في نسبة الحاصلات على درجة مدير عام فأعلى التي بلغت 14% للنساء مقابل 86% للرجال.

وعلى صعيد مشاركة النساء في صنع القرار والحياة العامة والمواقع القيادية، بلغت نسبة النساء الفائزات في الانتخابات المحلية 2021 (المرحلة الأولى) من خلال عملية الاقتراع بين القوائم المتنافسة 20.5%، والنسبة الإجمالية في كل الهيئات المحلية 21.8%، بما يشمل القوائم الفائزة عن طريق الاقتراع

والتزكية. وكانت هناك 9 قوائم مستقلة وحزبية؛ أي ما نسبته 1% من إجمالي القوائم الانتخابية، ترأسها نساء.

ولا تزال مشاركة النساء في مواقع صنع القرار محدودة ومتواضعة مقارنة مع الرجال، حيث أظهرت البيانات للعام 2022 أن النساء تشكل حوالي 25% من أعضاء المجلس المركزي، وأشارت بيانات 2020 إلى أن النساء تشكل 11% من أعضاء المجلس الوطني، و12.5% من أعضاء مجلس الوزراء هن نساء، و11% نسبة السفيرات في السلك الديبلوماسي، كما أن هناك امرأة واحدة تشغل منصب محافظ من أصل 16 محافظًا، و2% من رؤساء الهيئات المحلية في فلسطين هنَ من النساء، بينما تبلغ نسبة القاضيات نحو 19%، ونسبة وكيلات النيابة 20%.

ولا تزال النساء تعاني من غياب الوصول إلى العدالة بسبب الظلم والتمييز الواقع عليهن في القوانين، واستمرار ظاهرة «قتل النساء»، والعنف ضد المرأة، في ظل استمرار الضعف القائم في التشريعات والسياسات في معالجة هذه الظواهر بمختلف أبعادها.

في ظل هذا الواقع، وفي سياق السعي لإحداث تغيير إيجابي لتحقيق العدالة للنساء ومساواتهن بالرجال، بوصفه أحد مرتكزات العدالة الاجتماعية بمفهومها الأشمل، يستند التكتل النسوي الفلسطيني إلى مفاهيم توافقية عامة بشأن التمايز (الفروق) بين الرجال والنساء المرتبط بأدوار ومسؤوليات وفرص النساء أو الرجال الناتجة من المفاهيم والثقافات المحلية والبيئة القانونية والهياكل القائمة، وليس حسب الجوانب البيولوجية.

ويتطلب إحداث هذا التغيير الإيجابي توفير متطلبات تمكين المرأة، الذي يعني قدرة النساء على إدارة شؤون حياتهن بشكل يمكنهن من تحقيق القيم والأهداف التي يؤمنّ بها، ومن الاعتماد على ذاتهن، واتخاذ القرارات أو التأثير - بشكل جماعي أو فردي - في القرارات التي تمس جوانب حياتهن؛

الأمر الذي يتطلب توفر بيئة مساعدة تضمن هذه القيم، وتساعد على خلق الظروف المواتية التي تهيئ للنساء والرجال امتلاك الموارد اللازمة، والمعرفة، وحق التعبير والتمثيل السياسي، والقدرة التنظيمية.

وحول المساواة بين النساء والرجال، فتعني المساواة بين جميع البشر، ذكورًا وإناثًا، من دون قيود لها علاقة بالجنس؛ أي المساواة في الحقوق والفرص المتاحة للجميع لممارسة حياتهم/ن، والحصول على السلع والموارد ذات القيمة الاجتماعية والتصرف بها. وهو ما يعطي للعدالة بشكل عام مضمونها المرتبط بتحقيق الإنصاف في التعامل مع الرجال والنساء، كل حسب الحاجات الخاصة، وقد يتضمن ذلك المساواة في المعاملة، أو الاختلاف في المعاملة، ولكن بشكل يضمن المساواة من حيث الحقوق، والمزايا، والالتزامات، والفرص المتاحة، وتحقيق التكافؤ.

يرى التكتل النسوي أن هذه المفاهيم تشكل أساسًا توافقيًا في هذه الوثيقة يتوجب البناء عليه، عبر مواصلة الحوار عبر آلية يقترحها التكتل بشأن القضايا التي تحتاج إلى مزيد من النقاش لتوسيع مساحات التوافق المتعلقة بأدوار كل من النساء والرجال، ومجالات المساواة وعدم التمييز والعدل والكرامة في القوانين والأسرة وفرص التعليم والعمل والمشاركة في الحياة السياسية والقيادة، والوصول إلى الموارد الاقتصادية، مع الاعتراف بأن هناك تنوعًا في الأدوار التي تقوم بها النساء، وفقًا للعمر، والوضع الاجتماعي، والموقع الجغرافي، والمستوى التعليمي، والخيارات المتفاوتة المتوفرة لديهن.

مخرجات الحوار النسوي

بدأ التكتل النسوي الفلسطيني عمله بعقد جلستين تحضيريتين تم خلالهما التوافق على الوثيقة المرجعية التي توجه الحوار في إطار التكتل وعمله اللاحق، بما يكفل استدامة دور التكتل. وتم الاتفاق على أن يكون إطار الحوار ونطاقه قضية المرأة ودورها في تعزيز الوحدة الوطنية والحفاظ على النسيج الاجتماعي والسلم الأهلي؛ حيث يتم تحديد العناوين الرئيسة لجلسات الحوار بما ينسجم وهذا الإطار بشكل ديمقراطي، ضمن واقع الاحتلال والانقسام وتأثيرهما في المرأة الفلسطينية.

وتم بعد ذلك، التوافق على قضايا الحوار، وتشكيل أربع مجموعات مركزة تتوزع عليها عضوات التكتل؛ حيث تركز كل منها على أحد المحاور، ومن ثم تطرح مخرجات الحوار ضمن كل مجموعة خلال الجلسة الموسعة للتكتل النسوي لمناقشتها وإغنائها.

وتشكلت المجموعات المركزة على النحو الآتي:

- مجموعة الحوار الأولى: الوحدة الوطنية والسلم الأهلي.
- مجموعة الحوار الثانية: المرأة والانتخابات بمختلف مستوياتها.
- مجموعة الحوار الثالثة: المرأة والمشاركة السياسية والمدنية.
- مجموعة الحوار الرابعة: التشبيك والحملات وبناء الائتلافات المساندة.

عقدت المجموعات المركزة 12 جلسة حوارية، بواقع 3 جلسات لكل منها، وعرضت مخرجاتها للنقاش خلال 4 جلسات موسعة للتكتل النسوي؛ حيث أعدت مسودة هذه الوثيقة في ضوء ذلك، وطرحت للنقاش والتطوير خلال جلسات التكتل اللاحقة.

أولًا: الوحدة الوطنية والسلم الأهلي

إن تحليل جذور الانقسام وأسباب استمراره بمنزلة نقطة الانطلاق في إعادة بناء الوحدة الوطنية، وأهمها إستراتيجية المشروع الصهيوني الاستعماري الاستيطاني العنصري القائمة على تجزئة الشعب الفلسطيني، ومحاولة تبديد هويته الوطنية، وتفتيت كيانه التمثيلي الموحد، وخاصة سياسة الفصل الإسرائيلية بين الضفة الغربية وقطاع غزة، وإدامة الانقسام السياسي والجغرافي، وقطع الطريق على إقامة الدولة الفلسطينية المستقلة.

لذلك، يؤمن التكتل النسوي الفلسطيني أن إنهاء الانقسام وتحقيق الوحدة الوطنية يندرج في سياق مقاومة إستراتيجية المشروع الصهيوني، وتوفير متطلبات مجمل الحالة الوطنية الفلسطينية، من دون التقليل من وجود عوامل أخرى تغذي استمرار الانقسام، مثل التأثيرات العربية والإقليمية والدولية، والاستقطاب الداخلي الحاد الناجم عن الخلافات السياسية والبرامجية والأيديولوجية بين التيارات والفصائل الفلسطينية، وسياسة الهيمنة والتفرد، وعدم وجود تيار وطني واسع عابر للجغرافيا والفئوية الحزبية، وقادر على طرح رؤية شاملة للخروج من المأزق الراهن؛ حيث تؤسس لبناء موقف وطني وشعبي ضاغط لإنهاء الانقسام وإعادة بناء الوحدة الوطنية.

وعلى الرغم من الإخفاق في تحقيق الوحدة، فإن التكتل النسوي يرى أن استمرار حوارات المصالحة، وتوصلها خلال الفترة الماضية إلى اتفاقات، أهمها «اتفاق القاهرة» في العام 2011، و«وثيقة الوفاق الوطني» (وثيقة الأسرى)، وصولًا إلى مخرجات حوار الجزائر، تؤكد أن التوافق الوطني صعب لكنه ممكن، بل ضروري، وهو النموذج الذي يقدمه التكتل حول أهمية الحوار لتوسيع مساحات التوافق والعمل المشترك بين مختلف الأطياف الفكرية والسياسية، انطلاقًا من رؤية وطنية شاملة لإعادة إحياء القضية الفلسطينية، وبناء الحقل

الوطني الفلسطيني وبرامجه وأدواته ومؤسساته الكيانية الموحدة بقيادة منظمة التحرير الفلسطينية، الممثل الشرعي والوحيد للشعب الفلسطيني.

وفي هذا السياق، فإن أية عملية لبناء الشراكة الوطنية الشاملة وعودة المسار الطبيعي للحياة السياسية والديمقراطية ينبغي أن تراعي الدور التاريخي للمرأة الفلسطينية بصفتها شريكة في النضال من أجل التحرر الوطني، الذي يكتسب أولوية في الحالة الفلسطينية، وكذلك دورها في بناء مجتمع ديموقراطي حر قائم على العدالة والمساواة وخالٍ من كافة أشكال التمييز والإقصاء، وبما يكفل تعزيز المشاركة السياسية للمرأة على كافة المستويات.

وخلصت الحوارات ضمن التكتل النسوي إلى أهمية العمل على مسارَيْن مترابطَيْن لتعزيز وحدة الشعب بكافة مكوناته، وهما: تكثيف الجهود الجماعية لإنهاء الانقسام، وتعزيز السلم الأهلي والنسيج المجتمعي، وفق الوارد أدناه.

1. جهود إنهاء الانقسام

يراكم التكتل النسوي على مجمل الجهود التي بذلتها المرأة الفلسطينية لإنهاء الانقسام، ويتمسك بالمواقف التي سبق أن تضمنتها البيانات والمذكرات التي صدرت عن مختلف الأطر والكتل والمؤسسات والفعاليات النسائية والنسوية، ومنها مذكرة دعم جهود المصالحة الوطنية الفلسطينية والمشاركة الفاعلة للنساء، التي وجهتها هذه الأطر والمؤسسات إلى المشاركين في اجتماع الحوار الوطني الفلسطيني بالقاهرة في شباط/فبراير 2021، وتضمنت التأكيد على تفعيل وتطوير منظمة التحرير، بما يكفل انضمام كافة القوى والفصائل إليها، على أسس ديمقراطية استنادًا إلى مبدأ التمثيل النسبي الكامل، والحفاظ على نسبة تمثيل المنظمات الشعبية في عضوية المجلس الوطني الفلسطيني بوصفها قاعدة من قواعد منظمة التحرير.

وكذلك «الدعوة إلى استكمال الحوار عبر حوار وطني شامل رسمي وشعبي

يشارك فيه مختلف القطاعات الاجتماعية لمناقشة سبل توحيد النظام السياسي الفلسطيني، والتوافق على إستراتيجية وطنية مجمع عليها لمقاومة الاحتلال الإسرائيلي وحماية حقوق شعبنا، والعمل على عدم اختزال الحوار في الأطر القيادية، بل نقله إلى القواعد الشعبية، وذلك تطويرًا لوعي شعبي قادر على تجاوز آلام سنوات الانقسام، وحماية اتفاقيات المصالحة والدفاع عنها».

ولضمان نجاح الحوار الوطني الشامل، بما يعزز فرص نجاح جهود تحقيق الوحدة الوطنية، بما فيها «إعلان الجزائر»، يجدر مراعاة عدد من المبادئ الموجهة لعملية إعادة بناء الوحدة الوطنية، في مقدمتها:

- التأكيد على أهمية الوحدة الوطنية بوصفها أساسًا للصمود والتصدي ومقاومة الاحتلال، لتحقيق الأهداف المشروعة للشعب الفلسطيني، واعتماد لغة الحوار والتشاور لحل الخلافات على الساحة الفلسطينية، بهدف انضمام الكل الوطني إلى منظمة التحرير الفلسطينية الممثل الشرعي والوحيد للشعب الفلسطيني. ويتطلب ذلك الانطلاق من الاتفاقات التي تم التوصل إليها، وخاصة «اتفاق القاهرة» و»وثيقة الوفاق الوطني»، وصولًا إلى «إعلان الجزائر» في تشرين الأول/أكتوبر 2022، مع معالجة القضايا الخلافية، والتوافق على البرنامج السياسي والقضايا التي تجاهلتها اتفاقات المصالحة.

- تكريس مبدأ الشراكة السياسية بين مختلف القوى الوطنية الفلسطينية، بما في ذلك عن طريق الانتخابات، في إطار نظام سياسي موحّد وفق مبادئ الديمقراطية والتعددية وحق الاختلاف، بما يعزز طابع العمل الوطني الجبهوي، بعيدًا عن الإقصاء أو التفرد في اتخاذ القرار، مع إشراك باقي المكونات من نساء وشباب ومستقلين وكفاءات ومنظمات مجتمع مدني في الوطن والشتات، وبما يسمح بمشاركة واسعة في الاستحقاقات الوطنية القادمة في الوطن والشتات.

- تعزيز وتطوير دور منظمة التحرير الفلسطينية وتفعيل مؤسساتها بمشاركة جميع الفصائل الفلسطينية، بوصفها الممثل الشرعي والوحيد للشعب الفلسطيني بجميع مكوناتها، ولا بديل منها؛ الأمر الذي يتطلب إعادة بناء التمثيل الوطني عبر انتخاب المجلس الوطني في الداخل والخارج حيثما أمكن، عبر نظام التمثيل النسبي الكامل، مع تخصيص كوتا للمرأة بنسبة 30%، وبمشاركة جميع القوى والمكونات الفلسطينية خلال مدة أقصاها عام واحد وفق «إعلان الجزائر».

- إجراء انتخابات عامة رئاسية وتشريعية في الضفة الغربية وقطاع غزة، بما فيها القدس عاصمة الدولة الفلسطينية، وفق القوانين المعتمدة في مدة أقصاها عام من تاريخ توقيع «إعلان الجزائر».

- استثمار فترة العام المقررة للتحضير للانتخابات على مستوى المجلس الوطني والمجلس التشريعي والرئاسة، لإدارة حوار وطني شامل للتوافق على البرنامج السياسي بوصفه الإستراتيجية السياسية والنضالية الناظمة للكفاح الفلسطيني خلال المرحلة القادمة، بما في ذلك التوافق على الخطوات والآليات الكفيلة بتنفيذ القرارات المتعلقة بإعادة النظر في شكل السلطة ودورها ووظائفها، وإعادة تحديد العلاقة مع دولة الاحتلال، والتحلل من اتفاق أوسلو وملحقاته الاقتصادية والأمنية، تنفيذًا للقرارات المجمع عليها وطنيًا. وكذلك، التوافق على وظيفة الانتخابات في الشرط الاستعماري الذي يعيشه الشعب الفلسطيني، في ضوء ما يتقرر على المستوى الوطني بشأن مستقبل السلطة وطبيعة مؤسسات النظام السياسي الفلسطيني وشكلها ودورها. وهو ما يستدعي تشكيل حكومة وحدة وطنية، والتحضير للانتخابات العامة، وفق مبدأ التمثيل النسبي، وضمان مشاركة النساء وفق نسبة الكوتا المقرة، والتعامل مع الانتخابات بصفتها عملية صراع مع الاحتلال، ومحطة لتعزيز الوحدة وليس لحسم صراعات داخلية.

- يتم في ضوء ذلك اتخاذ الخطوات العملية لتحقيق الوحدة الوطنية عبر إنهاء الانقسام وتوحيد المؤسسات الوطنية الفلسطينية، المدنية والأمنية، وتجنيد الطاقات والموارد المتاحة الضرورية لتنفيذ مشاريع إعادة الإعمار ودعم البنية التحتية والاجتماعية للشعب الفلسطيني بما يدعم صموده في مواجهة الاحتلال الإسرائيلي.

- عدم تجاهل أهمية اعتماد برامج عمل وسياسات قائمة على تحقيق العدالة وعدم التمييز بين الجنسين، موجّهة لمعالجة المشكلات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والتعليمية وغيرها في مختلف التجمعات الفلسطينية. وهو ما يتطلب عدم رهن معالجة مشكلات واحتياجات التجمعات الفلسطينية في الوطن والشتات بإنجاز عملية إنهاء الانقسام وتوحيد المؤسسات، وضرورة توحيد الجهود لمعالجة المشكلات اليومية ذات الأولوية في هذه التجمعات، كتلك الناجمة عن الوضع الكارثي في قطاع غزة (الكهرباء، والمعابر، والمياه، والبطالة، والعلاج ... إلخ)، وتوفير متطلبات تعزيز صمود الفلسطينيين، لا سيما في القدس والمناطق المصنفة (ج)، وكذلك إسناد النضال اليومي للفلسطينيين في أراضي 48، وتوفير الحماية للاجئين الفلسطينيين في الشتات ومعالجة مشكلاتهم الاقتصادية والاجتماعية، وبخاصة في سوريا ولبنان.

وفي إطار النضال لتحقيق ذلك، إلى جانب مختلف قطاعات ومكونات الشعب الفلسطيني، سوف يعمل التكتل النسوي الفلسطيني من أجل:

- تفعيل دوره وحضوره في تقديم رؤى وتصورات وآليات لكيفية التغلب على العقبات التي تحول دون تحقيق الوحدة الوطنية، وتنفيذ الاتفاقات الموقعة، وكيفية مساهمة المرأة في توفير السبل الكفيلة بتحقيق ذلك.

- الضغط على الأطراف الرسمية والحزبية من أجل تعزيز المشاركة الفعالة للنساء في ملف المصالحة الوطنية وإنهاء الانقسام، من خلال حضورها

النوعي الفعال في الحوارات الوطنية، ولجان المصالحة، وآلية الأمناء العامين للفصائل الفلسطينية، بما يشمل المشاركة في وفود الفصائل، والمجتمع المدني، والقطاع الخاص، إلى جانب الناشطات المستقلات، مع إيلاء اهتمام لمشاركة الشابات.

- الضغط لمراعاة مبادئ العدالة للمرأة والمساواة بين الجنسين في تنفيذ أي اتفاقات سابقة أو مستقبلية، بالاستناد إلى مخرجات ورقة سياساتية يعدها مركز مسارات انطلاقًا من إجراء قراءة لاتفاقات المصالحة السابقة من منظور مدى تحقق العدالة والمساواة.
- الاستفادة من تجارب الحركة النسائية في تنظيم الفعاليات لإنهاء الانقسام من أجل المبادرة، بالتعاون مع أوسع ائتلاف من المؤسسات النسائية وغير النسائية لتنظيم فعاليات وحراكات شعبية سلمية ضاغطة، وحملات إعلامية لإنهاء الانقسام، وتحقيق تقدم في ملفات ذات صلة، مثل: عملية إعادة الإعمار في قطاع غزة، وكسر الحصار الإسرائيلي، واحترام سيادة القانون، وصيانة الحقوق والحريات العامة في الضفة الغربية وقطاع غزة.
- تنظيم حملات ضاغطة لوقف التراشق الإعلامي، وتبني خطاب إعلامي مسؤول يدعو إلى الوحدة الوطنية، والتأكيد على دور الإعلام المحلي في تعزيز قِيَم التسامح وحرية الرأي والتعبير، وتشكيل رأيٍ عامٍّ ضاغطٍ لإنهاء الانقسام، والاستثمار الكامل للوسائل التفاعلية في التغيير والتعبير عن القضايا الوطنية والمجتمعية، ونبذ التشرذم والتمييز والفئوية.
- إطلاق مبادرة من التكتل النسوي لتشكيل منتدى غير رسمي للحوار الوطني؛ لتقديم اقتراحات وآليات لمعالجة ملفات المصالحة وتعزيز السلم الأهلي، بمشاركة مكونات الحركة النسائية، وممثلين عن الفصائل والمجتمع المدني والقطاع الخاص والشباب، وكذلك تقديم تصورات وآليات لمعالجة المشكلات وتلبية الاحتياجات اليومية لتجمعات الشعب الفلسطيني في الوطن والشتات.

2. السلم الأهلي والنسيج المجتمعي

- إدارة حوار مع الجهات ذات العلاقة على المستويات الرسمية والوطنية والمؤسسات الحقوقية والنسوية من أجل الوصول إلى عقد اجتماعي يستند إلى فكرة المواطنة، وإقرار حقوق المرأة في المشاركة السياسية، استنادًا إلى الميثاق الوطني ووثيقة إعلان الاستقلال والقانون الأساسي الفلسطيني، بما يضمن تنظيم العلاقات ما بين مكونات المجتمع الفلسطيني، ويحدد الأسس الناظمة لحياة المجتمع، على قاعدة الالتزام بتعزيز الحياة الديمقراطية في المؤسسات الوطنية والقيم الإنسانية الأساسية التي تحترم الرأي والرأي الآخر، وتلتزم بمبدأ التعدد في السياسة والدين والثقافة والفكر، والمساواة في الحقوق والواجبات بين المواطنين بغض النظر عن الجنس والدين والعرق، وتحترم حقوق الإنسان وحرياته الأساسية، وسيادة القانون، والفصل بين السلطات.

- تفعيل دور التكتل النسوي في إطلاق مبادرات وحملات نسائية وشبابية لتعزيز قِيَم التسامح وحرية الرأي والتعبير والمساواة، واحترام حقوق الإنسان والسلم الأهلي وتماسك النسيج المجتمعي، حتى في ظل الانقسام.

- استكمال الحوار ضمن التكتل النسوي للتوصل إلى توافقات لتطوير البيئة القانونية بشكل داعم لحقوق المرأة، وحمايتها من العنف، وكيفية تعزيز التنسيق والتشبيك في هذا المجال بين الأُطر النسائية ومؤسسات المجتمع المدني.

- تفعيل الدور المبادر للتكتل النسوي في الحوارات، والجهود الوطنية لمعالجة الأزمات، وحالات الاحتقان، والتوترات الاجتماعية التي تهدد السلم الأهلي والنسيج المجتمعي (أزمات الجامعات، الإضرابات النقابية، الحراكات المطلبية، انتهاكات الحريات العامة في الضفة والقطاع

... إلخ)، بما يكفل تعزيز مشاركة النساء في تحقيق السلم الأهلي والأمن الاجتماعي.

- تعزيز التعاون مع الأطر والمؤسسات النسائية والنسوية والحقوقية لتطوير برامج التمكين السياسي للنساء، بما يعزز امتلاكهن لمتطلبات تمكين أنفسهن أولًا، وكذلك تنظيم حملات لرفع وعي النساء، وتوفير تدريب وتوجيه لرفع مهاراتهن بشأن طرق التفاوض وحل النزاعات الداخلية بشكل سلمي.

- التواصل مع المؤسسات الحقوقية والنسوية لتعزيز دورها في توفير المساندة القانونية لتحصين المرأة ضد جميع أشكال الاستهداف والعنف التي تتعرض لها، وضمان الوصول إلى العدالة، والتواصل مع المسؤولين عن صنع القرار في قطاعي العدالة والأمن.

- تشجيع نشر مفاهيم الحوار لحل الخلافات والتسامح والمحبة في مناهج التعليم، وتدريب أُسرة التربية والتعليم على إدخال مفاهيم المصالحة والتسامح في العملية التعليمية لخلق أجيال مؤمنة بالتعددية وقبولِ الآخر.

- مواجهة خطاب الكراهية والتنمر الذي يحدّ من المشاركة السياسية للمرأة، من خلال حملات توعية فعّالة، وتوجيه رسالة إلى المعنيين بصنع القرار في قيادة المنظمة والسلطة والأحزاب تطالب بتحملهم مسؤولية مواجهة خطاب الكراهية والعنف، بما في ذلك اتخاذ إجراءات رادعة بحق الأطراف التي تمارس أو تدعم هذا الخطاب.

ثانيًا: المرأة والانتخابات بمختلف مستوياتها

1. الانتخابات العامة

- الضغط لتفعيل المشاركة السياسية الحقيقية للمرأة في الترشح والانتخاب لجميع المؤسسات الوطنية، على مستوى منظمة التحرير (المجلسين الوطني والمركزي واللجنة التنفيذية)، من خلال الانتخابات حيث أمكن، وبالتوافق الوطني حيث يتعذر إجراء الانتخابات، مع الالتزام بالكوتا المقرة (30%)، بوصفه إجراءً مؤقتًا، والعمل على تمكين النساء المشاركات واختيار الأكثر قدرة وكفاءة.

- العمل على تعديل قانون الانتخابات العامة، من خلال النص على تمثيل المرأة في نتائج الانتخابات وليس القوائم فقط، بما لا يقل عن 30%، بوصفه إجراءً مؤقتًا، والالتزام بترتيب القوائم الانتخابية بتطبيق قرارات المجلسين الوطني والمركزي، وضمان ترتيب ترشح امرأة في كل 3 مقاعد، وإبراز شخصيات نسائية قادرة على المنافسة في الانتخابات، مع خفض سن الترشح وإشراك عدد أكبر من الشباب من الجنسين.

- التواصل مع الأحزاب، بما في ذلك السعي لتفعيل دور قياداتها وكادراتها، من أجل تضمين البرامج الانتخابية للأحزاب الدفاع عن مكتسبات المرأة الفلسطينية وتعزيزها، استنادًا إلى وثيقة إعلان الاستقلال، والقانون الأساسي، والقوانين والاتفاقات الدولية المصادق عليها، التي يمكن الاستفادة منها لدعم حقوق المرأة وإنهاء التمييز ضدها.

2. الهيئات المحلية

- ضرورة وضع آليات لتعزيز المشاركة النسوية في انتخابات الهيئات المحلية في الضفة الغربية، وتفعيل دور النساء في ضمان إجراء الانتخابات المحلية

في قطاع غزة، مع الالتزام بالكوتا النسائية المقرة، وأن تكون المشاركة في الترشح ضمن القوائم، ومن ثم في المجالس البلدية والقروية، نوعيّة وفعّالة.

3. الاتحادات الشعبية والنقابات المهنية

- دعم وصول النساء إلى الهيئات القيادية بوصفه محصلةً للانتخابات في الاتحادات الشعبية والنقابات المهنية، سواء من حيث إمكانية صدور تشريع ملزم بالكوتا، أو تعديل أنظمة الاتحادات والنقابات، بما يحقق المشاركة النسوية الفاعلة في هيئات القيادة وصنع القرار.

ثالثًا: المرأة والمشاركة السياسية والمدنية

1. المشاركة السياسية في المؤسسات العامة

- في سياق إسهامه الفعّال في الجهد الوطني لإنهاء الانقسام، وإعادة توحيد ودمج المؤسسات، يلتزم التكتل النسوي بالعمل من أجل عدم اقتصار المشاركة السياسية للمرأة على الاقتراع والانتخاب فحسب، بل الوصول إلى المناصب العليا في المؤسسات، والمشاركة في اتخاذ القرار، ورسم السياسات، ووضع الإستراتيجيات، وسنّ القوانين، وإبرام الاتفاقات.

- سوف يعمل التكتل على تعميم الكوتا لضمان وجود المرأة في كل المؤسسات، والوزارات، والمناصب العليا، ومناصب اتخاذ القرار التي تخضع للتعيين وليس للترشيح والانتخاب، وهو حق للمرأة حتى في ظل واقع الانقسام المؤسسي، ولا يجوز تأجيله إلى حين إعادة توحيد

المؤسسات. ويتطلب ذلك زيادة تمثيل النساء الفلسطينيات بنسبة لا تقل عن 30%، في كافة مواقع صنع القرار على المستوى الوطني، وكذلك تمثيل النساء في البعثات والوفود الدولية وكافة اللجان الوطنية المتعلقة بالأمن والسلم على أرضية الشراكة.

- زيادة تمثيل النساء الفلسطينيات في الهيئات الدولية والإقليمية وفي اللجان التابعة لها، وذلك من خلال الحملات العالمية وحملات الضغط لزيادة تمثيل النساء الفلسطينيات على المستوى الديبلوماسي، ودعم القياديات الفلسطينية الشابة للانخراط في المنظمات والهيئات الدولية ذات العلاقة.

2. المشاركة السياسية في الأحزاب

- فتح حوارات ونقاشات داخل الأحزاب بصورة دائمة، ورفض الإقصاء داخل الأحزاب، خطابًا وممارسة، لتحقيق مشاركة النساء في الحزب.

- توجيه رسالة إلى الأمناء العامين للفصائل وممثليها في الهيئات القيادية لمنظمة التحرير تتضمن مطالب النساء، بما فيها الكوتا داخل الأحزاب والمؤسسات الوطنية.

- رفع مستوى الضغط في الأحزاب بتكاتف النساء وجميع مناصري المشاركة السياسية للمرأة، بما في ذلك الضغط لاعتماد الكوتا داخل الأحزاب، وخاصة للشابات، ومشاركة المرأة في الوفود الحزبية واللجان ذات العلاقة بالمصالحة.

- العمل على القاعدة الجماهيرية للأحزاب باستمرار التوعية والتعبئة بحقوق المرأة، بما يخدم تفعيل وتوسيع الضغط الشعبي على الأحزاب من القاعدة الجماهيرية والجمهور عمومًا، مع توظيف ذلك لبناء حالة ضاغطة لتفعيل دور الأحزاب في إنهاء الانقسام.

- الضغط على الأحزاب لكي تعد برامجَ اجتماعيةً تراعي المساواة والعدالة للنساء.
- تسليط الضوء على التجارب المضيئة في حياة النساء المتمكنات في الأحزاب، وتعميم قصص نجاحهن ونقلها إلى الشابات.
- العمل لضمان وصول النساء إلى المستويات العليا في الحوارات ورسم السياسات واتخاذ القرارات والتأثير فيها.
- الاجتماع مع الأحزاب والفصائل لمناقشة قضايا المرأة في سياق إنهاء الانقسام، والعمل على تفعيل الضغط (لوبي سياسي مستدام).

3. تعزيز الحياة الديمقراطية في المجتمع المدني

- تفعيل دور النساء في المراكز السياسية والاقتصادية والاجتماعية في متابعة القضايا النسوية، وتعزيز دور المرأة في المصالحة والسلم الأهلي.
- العمل المشترك من أجل تعزيز بناء نموذج للحياة الديمقراطية في المنظمات الأهلية، بما فيها المنظمات النسائية، بما يراعي تجديد الهيئات القيادية الإشرافية والإدارية، بشكل دوري منتظم، وبمشاركة فعّالة للشابات.

4. التمكين الاقتصادي والاجتماعي

- دعم الحقوق الاقتصادية والاجتماعية للمرأة الفلسطينية، وإيلاء اهتمام خاص بالمرأة الريفية والمقدسيات والأكثر معاناة جراء الحصار في قطاع غزة، بما يؤمن لهن ولأسرهن حياة كريمة، وخاصة الحق في الضمان الاجتماعي، وفي تلقي أعلى مستوى من الرعاية والخدمات الصحية.
- تعزيز مكانة المرأة الاقتصادية والاجتماعية ومساواتها بالرجل العامل في

الفرص والوظائف والأجور، وضمان حقها في العمل ضمن شروط عادلة ومنصفة، وحمايتها من العنف الاقتصادي، ومراعاة مبدأ التمييز الإيجابي لصالح النساء في ضوء تحملهن العبء الاقتصادي والمعيشي الأكبر جراء سياسات الاحتلال في القدس ومناطق (ج)، والانقسام، والحصار على قطاع غزة.

رابعًا: التشبيك والحملات وبناء الائتلافات المساندة

- تفعيل الحملة الوطنية لإنهاء الانقسام في قطاع غزة، وتشكيلها في الضفة الغربية والشتات.
- اقتراح وتنفيذ آليات لتعزيز العمل الجماعي وتكثيف الجهود النسائية لإشراك النساء المستقلات والفاعلات في المجتمع المدني والقطاع الخاص، بما يوسّع التشبيك في القضايا المتوافق عليها.
- تعزيز التنسيق بين المؤسسات والأطر النسائية والنسوية والجمعيات في مختلف تجمعات الشعب الفلسطيني في الضفة الغربية، وقطاع غزة، وأراضي 48، والشتات.
- تعزيز التنسيق والتشبيك مع المؤسسات النسائية والحقوقية العربية والدولية في سياق حملات الضغط والمناصرة.
- تعزيز التشبيك وبناء الائتلافات مع المؤسسات الأهلية والحقوقية (غير النسائية) لدعم حقوق المرأة ومشاركتها السياسية.
- التصدي لخطاب الإقصاء وعدم المساواة وحماية النساء والفتيات من

العنف على كل المستويات (التعليم، والمناهج، والثقافة، والإعلام، والأسرة، والقوانين).

- التواصل وعقد لقاءات ما بين التكتل النسوي والجهات العربية والدولية، الرسمية وغير الرسمية، المناصرة لحقوق الشعب الفلسطيني، لحثها على دعم الجهود الوطنية لإنهاء الانقسام وتحقيق الوحدة الوطنية واحترام خيارات الشعب الفلسطيني، وطرح رؤية النساء للمصالحة، وتعزيز المشاركة الفعالة للنساء على طاولات الحوار الوطني.
- نشر نتائج حوار التكتل النسوي في الإعلام حتى يتسنى للجميع معرفتها والالتفاف حولها، عن طريق الاتصال الوجاهي، ووسائل التواصل الاجتماعي، والإذاعات والمحطات التلفزية، وقياس رجع الصدى ومعرفة التقييم من خلال الفئة المستهدفة.
- تصميم صفحة للتكتل النسوي، مع العمل على تقوية الروابط بين مكونات التكتل النسوي للحوار.

خاتمة:
نحو بناء القوة الجماعية للنساء

إن مجمل ما تتضمنه هذه الوثيقة يدل بوضوح على أن القواسم المشتركة أكبر بكثير من التباينات والخلافات، وتفسح المجال أمام قدر واسع من العمل المشترك، مع مواصلة مسار الحوار غير الرسمي لجسر الهوة فيما يتعلق بالقضايا المختلف عليها، أو تضييق مساحات التباين في العديد من القضايا إن لم يكن ممكنًا التوافق عليها جميعًا.

وفي ضوء ذلك، سيواصل التكتل النسوي العمل خلال المرحلة القادمة لتقديم نموذج لأطروحة تغيير تنطلق من تعظيم القوة الجماعية للنساء الفلسطينيات في مضمار الفعل والتأثير من خلال:

- تنظيم الحوار ضمن التكتل بعد نشر هذه الوثيقة من أجل ترجمة القضايا المتوافق عليها ضمن هذه الوثيقة إلى خطة عمل مشترك داعمة ومتكاملة مع جهود وبرامج الأطر والمؤسسات النسوية والنسائية، ضمن آليات محددة للتنفيذ، مع التركيز على إنهاء الانقسام وتحقيق الوحدة والحفاظ على السلم الأهلي.

- حشد الدعم للوثيقة وخطة العمل، من خلال تعميم مخرجات الوثيقة عبر قنوات التواصل مع الرأي العام، وتعزيز التشبيك مع المؤسسات الأهلية والحقوقية والاقتصادية (غير النسائية)، والأطر النقابية، والحراكات، والمجموعات الشبابية؛ لدعم حقوق المرأة ومشاركتها السياسية.

- التواصل الفعّال مع النساء القاعديات، وخاصة في القدس والمناطق الريفية والأكثر معاناة من الجدار والاستيطان والهدم والتطهير العرقي في

الضفة الغربية، ومن سياسات الاحتلال في الحصار العدوان المتكرر في قطاع غزة.

- توسيع العملية الحوارية لتشمل المؤسسات النسائية والأهلية في تجمعات الشعب الفلسطيني في أراضي 48 والشتات، بما يكفل بناء أوسع شبكة منخرطة في العمل لإعادة بناء الوحدة الوطنية بوصفها شرطًا ضروريًا لمواجهة المشروع الاستعماري الاستيطاني العنصري، ومن أجل تعزيز العمل المشترك في الدفاع عن مكتسبات المرأة الفلسطينية وحقوقها في مختلف التجمعات داخل الوطن وخارجه.
- التوافق على آلية لمواصلة الحوار ضمن التكتل لتوسيع مساحات التوافق في القضايا الخلافية.